



إيران وأميركا... وتجارة المفرق

أي إيجابية ناتجة عن وجودها في أي بلد عربي. الأكيد أن ما يهيم الإدارة الأميركية، خصوصاً إدارة إدارة دونالد ترامب، هو مصالحها. هناك مرة أخرى خوف من سقوط الإدارة في لعبة البيع بالمفرق الإيرانية، علماً أن كل خطابات ترامب، ووزير خارجيته مايك بومبيو، تكشف فهماً عميقاً لدى الإدارة لطبيعة النظام الإيراني وممارساته المستمرة منذ العام 1979.

في الحرب الدائرة حالياً، يبدو أن الولايات المتحدة سجلت نقاط مهمة. أدت العقوبات الاقتصادية مفعولها من جهة، ولم تحصل مواجهة عسكرية من جهة أخرى. بقيت الحرب في الإطار الاقتصادي المرتبط بالعقوبات. الأهم من ذلك كله أن كل ما فعلته إيران لم يؤدِّ إلى ارتفاع لأسعار النفط. هناك عالم تغير في مجال النفط والغاز وأسعارهما. هذا عالم كانت ترفض إيران الاعتراف به والتعاطي معه قبل اصطدامها بالحقائق الجديدة.

لو لم تصدم بهذه الحقائق، لما لجأت إلى التلويح بورقة الصواريخ الباليستية على الرغم من أن الورقة مرفقة بشروط تعجيزية مثل الطلب من واشنطن وقف تزويد حلفائها بأسلحة متطورة. لكن المهم أن "الجمهورية الإسلامية" وجدت نفسها في وضع من عليه البحث عن مخرج يمكنها من التفاوض مجدداً مع الأميركيين. هل تسقط أميركا مجدداً في الفخ الإيراني، أم تذهب إلى السؤال الذي كان مفترضاً أن تطرحه منذ البداية على إيران. هذا السؤال هو ما الذي تنهيه المطاف؟

ما لا مفر من الاعتراف به أن إيران استطاعت استغلال كل الفرص التي سئحت لها في المنطقة، بما في ذلك سقوط العراق، من أجل القول إنها قوة إقليمية. لم يكن ممكناً لهذه الفرص أن تتوفر لها لولا قبول الأميركيين التعاطي معها بلغة تجارة المفرق بدل القول لها إن المطلوب صفقة من نوع آخر تشمل الدور الإقليمي لـ "الجمهورية الإسلامية" وسلوكها غير المقبول تجاه محيطها المباشر ودول المنطقة عموماً. هل تستطيع إدارة ترامب تغيير قواعد اللعبة وأن تختبئ أميركا مختلفة عن سابقتها؟

مايو 2008، لدى حصول غزوة بيروت الجبل، لم تحرك إدارة بوش الإبن ساكناً. دفع لبنان وما زال يدفع ثمن تلك الغزوة التي جاءت مباشرة بعد تمكن "حزب الله"، أي إيران، من ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب العسكري والأمني السوري من لبنان.

هل يعني تخلي إيران عن صواريخها الباليستية أن المشكلة انتهت وأن كل العقوبات ستُرفع عنها، وستندفق عليها مليارات الدولارات مجدداً، كما حصل في عهد باراك أوباما، مباشرة بعد توقيع الاتفاق في شأن الملف النووي صيف 2015؟

كذلك، سكنت إدارة أوباما عن استخدام بشار الأسد السلاح الكيميائي في الحرب التي يشنها النظام على الشعب السوري. كان ذلك في آب - أغسطس 2013. من يتذكر كيف أن أوباما تناسم ما قاله عن "خط أحمر" لا يجوز للنظام السوري تجاوزه؟ ظهر جلياً أن تفادي اللجوء إلى رد على قتل مئات السوريين بالسلاح الكيميائي يعود إلى الرغبة في عدم إزعاج إيران التي كانت تتفاوض مع الأميركيين سراً في سلطة عُمان في شأن ملفها النووي. ليست هذه الأمثلة سوى غيض من فيض التجاهل الأميركي للأفعال والارتكابات الإيرانية في كل أنحاء المنطقة. إيران تريد التعاطي بالمفرق مع الولايات المتحدة، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، فيما المطلوب التعاطي الأميركي معها بمفهوم تجارة الجملة.

في الأمس القريب كان الملف النووي ورقة إيران. رمت الآن عبر الوزير محمد جواد ظريف بورقة الصواريخ الباليستية وكان المشكلة معها محصورة بهذه الصواريخ التي ليست سوى جانب من المشكلة الأوسع، أي ما الذي تفعله إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن؟

كان يمكن تفادي طرح مثل هذا النوع من الأسئلة لو كان لوجود إيران

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

لم يكن الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني، بحذ ذاته، المشكلة في يوم من الأيام. ليست الصواريخ الباليستية عنوان المشكلة الآن. كانت المشكلة دائماً في السلوك الإيراني خارج حدود إيران. كانت المشكلة تحديداً في إطلاق الولايات المتحدة يد إيران أكثر خارج حدودها بمجرد التوصل إلى الاتفاق المتعلق بالملف النووي. هناك، إذاً، وبكل بساطة الملف الآخر الذي تعاني منه المنطقة كلها، خصوصاً الدول العربية ودول الخليج العربي تحديداً. اسم

هذا الملف السلوك الإيراني لا أكثر. هل إيران دولة طبيعية وعادية قادرة على إقامة علاقات ذات طابع صحي وسليم مع جيرانها القريبين والبعيدين... أم أن لديها ما تصوره إلى خارج حدودها، غير الخلف والبؤس؟

تتبن مع مرور الوقت أن البضاعة الوحيدة التي تستطيع إيران تصديرها هي الفوضى والاستثمار في نشوء الميليشيات المذهبية. هذا ما غضت الولايات المتحدة الطرف عنه منذ 1979، بل كافتت إيران على سلوكها. تكمن خطيئة إدارة جورج بوش الابن في تسليم العراق على صحن من فضة إلى إيران، بما غير كل التوازن الإقليمي بشكل جذري. جاءت إدارة باراك أوباما لتستكمل هذه المهمة وذلك بالانسحاب عسكري من العراق في العام 2011، ثم باعتبار التوصل إلى الاتفاق في شأن الملف النووي هدفاً بحذ ذاته. تجاهلت إدارة أوباما كل الاعتبارات من أجل تفادي إزعاج إيران أثناء المفاوضات السرية والعلنية المتعلقة ببرنامجهما النووي. دفع العراقيون والسوريون واللبنانيون واليمنيون ثمن هذا التجاهل. وكاد أن يدفع الثمن أهل البحرين أيضاً لولا الخطوة الشجاعة التي قادتتها المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الخليجيون من أجل الحؤول دون سقوط المنامة في يد الغوغاء. كان مطلوباً وقتذاك، في آذار - مارس من العام 2011 تحويل دوار

للؤلؤة وسط العاصمة إلى بؤرة توتر لنشر الفوضى في كل البحرين وقلب النظام في ظل صمت أميركي. سكنت إدارة أوباما، وقبلها إدارة بوش الابن عن التصرفات الإيرانية في لبنان. لم ترد الولايات المتحدة أخذ العلم في يوم من الأيام بما يقوم به "حزب الله". كان الشعب اللبناني الذي واجه الحزب بعد اغتيال رفيق الحريري ورفاقه في شباط - فبراير 2005. وعندما احتاج اللبنانيون إلى دعم أميركي حقيقي في أيار -

لماذا لا يتفاوض العرب مع إيران؟

تتوفر للمنطقة، لاسيما للدول المتضررة مباشرة من السلوك الإيراني خلال الأربعة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية، فرصة تاريخية لبسط مائدة حوار وتفاوض مع إيران على قاعدة الوضع الراهن وشروط العقوبات "التاريخية" التي تفرضها واشنطن على طهران.

تناسس المواجهة الأميركية لإيران على قاعدة أن الدول الحليفة للولايات المتحدة، لاسيما تلك التي في الخليج، داعمة للموقف الأميركي ومساندة له. وفي هذا أن المثن أميركي والهامش خليجي عربي، وأن أي تسوية بين واشنطن وطهران، ستجعل من أصحاب الاتفاق متنا ومن الهامش فيه هامشاً. والراي أن يذهب العرب باتجاه التفاوض مع إيران بصفتهم من المنطقة ويمسكون مفتاح نجاح أو فشل أي اتفاق مقبل قد تبرمه عواصم بعيدة مع طهران. وأن يذهبوا إلى التفاوض غير معينين بالحيثيات الثنائية الأميركية الإيرانية التي أدت إلى انفجار الأزمة بين البلدين، والتي قد تبددها حيثيات ثنائية أخرى، بل مستفيدين من حجم الضغوط الممارسة على إيران، سواء بنسخة العقوبات الأميركية، أو بنسخة عزج شركاء الاتفاق النووي جميعاً، بما في ذلك روسيا والصين والحليفيين، عن إنقاذ إيران واتفاقها الشهير.

ستستقوي إيران بأي كلام عن التفاوض مع السعودية ودول الخليج باعتباره يمثل تشقفاً في جدار تحالف هذه البلدان مع الولايات المتحدة. لا يهم ما ستسوقه إيران وتنتجج به من ضمن خطاب شعبي بات صعب التسويقي حتى داخل إيران نفسها. سيستقوي الخليجيون والعرب بالموقف الأميركي الدولي الحالي الضاغظ لفرض قواعد جيوستراتيجية في المنطقة لا يبدو أن إيران قادرة هذه المرة على تجاوز حقائقها.

إيران ونظامها حقيقتان في الجغرافيا والسياسة. لا أحد في العالم يخطئ إزالة هذه الجغرافيا ولا أحد، حتى في الولايات المتحدة وإسرائيل، يخطئ أو يمكك سيناريو لقب نظام الحكم السياسي في هذا البلد. وإذا ما تحدثنا عن الجغرافيا فهي تعيننا، نحن أهل المنطقة، أكثر مما تعني العواصم البعيدة، وإذا ما تكلمنا عن السياسة، فإن مواجهتها وإدراكنا ما نعرفه حتى الآن إلا بالسياسة.

لا تتفاوض بالضرورة كي تنفق. ولا تتفاوض كي نذعن أو نقبل بالامر الواقع. ولا خطا في الإنخراط في البية للكلام المباشر والصريح بدل الاكتفاء بسياسة الحرد والمقاطعة والردح المتبادل.

لا يجري التفاوض إلا بين الخصوم. وإن ذهب الخليجيون والعرب إلى التفاوض فذلك أنها خصم يتسرب من خلال شقوق الانقسام في جدران المنطقة. فإذا ما كان من رغبة ليكونوا جزءاً من الاتفاق المقبل مع إيران، فحري أن يجلسوا في المقاعد الامامية رقماً صعباً لأي تفاوض أو أي تسوية ترسم مع الكبار.

لست من المؤمنين بأن هذا النظام في إيران ناضج من أجل حوار مع الجيران، ولا أوهام عندي حول الأمر. بيد أن على المنطقة استعداداً زمام المبادرة وفرض فعل يضطر إيران إلى رد الفعل وليس العكس.

ما في طبيعة النظام، ما يعني إضعاف فريق ما لصالح فريق ما. ليس مهماً الاشغال بمسألة

الشروط التي تضعها إيران للذهاب إلى المفاوضات، بل بالتحول الكبير في الخطاب الإيراني في مسألة التفاوض في الأيام الأخيرة. يقر الرئيس الإيراني حسن روحاني أن بلاده تمر بـ"ظروف صعبة" ويعطى أن إيران مستعدة للذهاب "فوراً" إلى المفاوضات شرط أن ترفع واشنطن عقوباتها كاملة عن إيران. أكثر من ذلك، يذهب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الاعتراف بأن برنامج إيران للصواريخ الباليستية قد يكون مطلقاً قابلاً للتفاوض مع الولايات المتحدة، شرط أن ترفع واشنطن العقوبات ضد بلاده.

قد يقول قائل إنها مناوآت إيرانية رتيبة سمجة. لا تملك طهران هامشاً رحباً للمناورة، ويكاد من تصريحات مسؤوليها، بما فيهم تلك الصقورية منها، يتسرب حجم المعاناة الذي بات ينقل كامل البلد ويريك قيادته. تذهب طهران للتلويح بتدخل تريجي عن التزاماتها ورفع مخزون ونسب تخصيب اليورانيوم، وهي في ذلك تلوح بما يمكن أن تتنازل عنه مقابل تنازل نسبي يخفف من عقوبات واشنطن ضدّها.

حين أعلن ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي في مايو 2018، جاءت شروط وزير خارجيته مايك بومبيو بعد ذلك لتضع قواعد للاتفاق الذي تشهده واشنطن مع طهران.

كان رد إيران، بمرشدتها ورئيسها وحرسها، أن لا عودة إلى التفاوض على اتفاق نووي تم التفاوض طويلاً بشأنه وإبرامه عام 2015. وأن لا مفاوضات حول برنامج إيران للصواريخ الباليستية، ولا مفاوضات بشأن سلوك إيران ونفوذها في الشرق الأوسط.

قبل أيام فقط جاء في طهران من يتحدث عن مفاوضات تطال "النووي" و"الصاروخي"، وقد يأتي لاحقاً من يطرح التفاوض حول سلوك إيران ونفوذها المخرب في المنطقة. يكرر وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد في أكثر من مناسبة وعاصمة مؤخرًا التأكيد على أن أي اتفاق مستقبلي مع إيران يجب أن يشمل دول المنطقة، بحيث تكون طرفاً فيه. يغمز الوزير الإماراتي في ذلك من قناة اتفاق فيينا بين إيران ومجموعة ال-5+1، والذي لم يلحظ حتى دول المنطقة في أن تكون شريكا في تسويات تطال أمنها واستقرارها ومستقبلها.

وعلى هذا ماذا تنتظر تلك الدول لكي تبادر لفرض آليات تفاوض مع إيران، بدل انتظار مسار ومصير الاتيات التي تقدمها دول العالم البعيد لحل النزاع الحالي مع طهران؟

يرد ظريف لازمة ملة يدعو فيها إلى حوار مع دول الخليج وإبرام معاهدة عدم اعتداء معها. ويعين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في آخر تصريحات له، أن إيران منفتحة على الحوار مع السعودية. ويغض النظر عن جدية طهران في طرح هذه المسائل، وأيا كانت مراميها "الحنونة" في الزعم باحترام الجيرة والحرص على الشراكة معها، فإن على أهل المنطقة أن لا يكونوا خارج هذه اللحظة التاريخية أو هامشاً لها.

محمد قवास
صحافي وكاتب سياسي
لبناني

لا أحد في العالم يريد حرباً ضد إيران. لا تريد الصين وروسيا هذه الحرب من موقع الحليف، ولا تريد أوروبا هذه الحرب من موقع الشريك، ولا تريد الولايات المتحدة هذه الحرب من موقع أن الهدف الأساسي لواشنطن هو جرّ طهران نحو طاولة التفاوض. الحرب مستبعدة. حتى في الولايات المتحدة لم نلحظ جهداً حقيقياً لشيطنة إيران أمام الراي العام الداخلي كما تمت شيطنة عراق-صدام، وأفغانستان-طالبان، ويوغسلافيا-ميلوسفيتش، وليبيا-القذافي من قبل. وفيما توفر لـ"غزوات" واشنطن السابقة دعم دولي، ولو جزئي أحياناً، فإن لا خطط لـ"غزوة" أميركية لإيران، ولا تسعى الولايات المتحدة لاستدراج دعم دولي لحربها المحتملة ضد إيران.

ترامب لا يريد الحرب. يقولها ويردها ويعت احتمالها. في دفتر الصفقات الذي يجيد صف بنوده لا مكان للصدام الكبير. لم يفعل ذلك مع كوريا الشمالية ويروح ينتشي فرحاً كلما التقى بزعيمها كيم جونج أون، وهو يمتني النفس ببقاء مع "أي مسؤول" إيراني، وفق قوله، باعتباره إنجازاً يحمضه مزيداً من الدعم للاحتفاظ بالبيت الأبيض لولاية ثانية.

الرأي أن يذهب العرب باتجاه التفاوض مع إيران بصفتهم متن المنطقة ويمسكون مفتاح نجاح أو فشل أي اتفاق مقبل قد تبرمه عواصم بعيدة مع طهران. وأن يذهبوا إلى التفاوض غير معينين بالحيثيات الثنائية الأميركية الإيرانية

الكلام كلام تفاوض. لم تعد الولايات المتحدة تلوح بالقوة الجبارة أو بالضربات الموضعية. ولم تعد إيران تهول بسحق المواقع الأميركية وتهدد بمعاينة العالم أجمع وحرمانه من الملاحقة في مضيق هرمز. والواضح أن وساطة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لا تولد من عدم، بل تأتي لتستكمل وساطات، يابانية عمانية ألمانية بريطانية سويسرية، سابقة.

والواضح أيضاً أن هذه الوساطة، وربما أي وساطة محتملة لاحقة، تناقش سبل جرّ الطرفين إلى التفاوض وفق قواعد وشروط تحفظ ماء وجههما. تتحدث إيران نفسها كثيراً عن المفاوضات. لا شك أن صراعاً داخلياً يجري داخل نظام الجمهورية الإسلامية حول مسألة الحرام والحلال في مسألة التفاوض. وربما أن الوساطة الفرنسية متقدمة ومقلقة لتيار في الحكم هناك متضرر من أي تسوية جديدة، ما يفسر اعتقال طهران لباحثة فرنسية من أصول إيرانية. سيؤدي الذهاب إلى التفاوض حكماً في نهاياته إلى تغير

